

استباق تأثيرات كوفيد-19 في سياقات الأزمات الإنسانية والغذائية

معلومات أساسية

رغم صعوبة استباق تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في الأجلين القصير والطويل، خاصةً في هذه المرحلة المبكرة، بالإمكان تحديد بعض عوامل الخطر. فالدروس المستفادة من جوائح أو أزمات عالمية سابقة تشير إلى أنّ الأمن الغذائي قد يتأثر بسرعة وبصورة مأساوية، خاصةً في البلدان الضعيفة وقد تكون الشرائح السكانية الأشد ضعفاً أكبر الخاسرين. وفي حين أنّ جائحة كوفيد-19 تفتك بالأرواح ونظم الصحة العامة وسبل العيش والاقتصادات في مختلف أرجاء العالم، يجد السكان الذين يعيشون في سياقات الأزمات الغذائية أنفسهم في مهبط تأثيراتها.

وسياقات الأزمات الغذائية - بحسب تعريف التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية¹ - هي المناطق التي تعاني فيها شريحة كبرى من السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد وتكون بحاجة إلى عمل إنساني طارئ نتيجة صدمة كبرى وحيث تكون الحكومة بحاجة إلى مساعدة خارجية للتعاطي مع أثر الصدمة على الأمن الغذائي والتغذية. وتندرج الدوافع الرئيسية الكامنة وراء الأزمات الغذائية ضمن فئات عريضة ثلاث هي: (1) النزاعات وانعدام الأمن الغذائي؛ (2) والأحوال المناخية المتطرفة والمخاطر الطبيعية؛ (3) والصدمات الاقتصادية.

وبحسب طبعة عام 2019 من التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، كان حوالي 113 مليون نسمة يعانون في عام 2018 من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 53 بلدًا وإقليمًا تعدّ على أنّها في حالة أزمة غذائية.² غير أنّ آخر الأرقام المستمدة من طبعة عام 2020 للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية (الذي سيصدر

¹ التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية هو مطبوع يصدر سنويًا تُعرض فيه نتائج تقييم مشترك لحالات انعدام الأمن الغذائي الحاد في مختلف أنحاء العالم من جانب 16 شريكًا. وسوف تصدر طبعة عام 2020 من التقرير خلال شهر أبريل/نيسان 2020 فيما بالإمكان الاطلاع على طبعة عام 2019 على الرابط التالي: www.fao.org/resilience/resources/resources-detail/en/c/1187704

² تشمل هذه البلدان: أفغانستان، بنغلاديش (كوكس بازار)، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، كولومبيا (المهاجرون من فنزويلا)، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور (المهاجرون من فنزويلا)، السلفادور، إسواتيني، إثيوبيا، غامبيا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، هايتي، هندوراس، العراق، الأردن (اللاجئون السوريون)، كينيا، لبنان (اللاجئون السوريون)، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا (الشمال)، باكستان، فلسطين، بيرو (المهاجرون من فنزويلا)، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب السودان، السودان، الجمهورية العربية السورية، تركيا (اللاجئون السوريون)، أوغندا، أوكرانيا (لوهانسك ودونتسك)، اليمن، زامبيا وزمبابوي.

في 20 أبريل/نيسان 2020) تشير إلى ارتفاع إضافي في عدد من كانوا يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2019.

وتهدد جائحة كوفيد-19 بتفاقم هذه الأرقام بقدر أكبر مع احتمال حدوث زيادات ملحوظة في الاحتياجات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي نتيجة للجائحة نفسها وبعض جهود الاحتواء. ويتجلى الأثر المحتمل على عدد منعدمي الأمن الغذائي من خلال مراقبة ما حصل خلال الأزمات السابقة. فعلى سبيل المثال، خلال أزمة أسعار المواد الغذائية في الفترة 2007-2008، أدى الارتفاع الملحوظ في أسعار المواد الغذائية في العالم إلى ارتفاع عدد ناقصي التغذية في العالم بنسبة 14 في المائة خلال سنتين (من 848 مليون نسمة إلى 963 مليون نسمة).³ وإنّ البلدان التي تشهد أزمات غذائية قائمة معرضة أكثر من سواها لتأثيرات الجائحة إن من حيث التداعيات المباشرة على صحة الإنسان أو من حيث التأثيرات غير المباشرة على غرار إحداث اختلالات في سبل العيش وسلاسل الإمدادات الغذائية والحصول على الغذاء والخدمات الأساسية، إضافة إلى المساعدة الإنسانية. وتؤثر بالفعل جائحة كوفيد-19 بصورة مباشرة على النظم الغذائية من خلال تداعياتها على العرض والطلب على الأغذية وبصورة غير مباشرة من خلال تراجع القوة الشرائية والقدرة على إنتاج الأغذية وتوزيعها وتكثيف مهام العناية، وهو ما ستكون له تداعيات مختلفة، سيكون أشدها على أكثر الشرائح السكانية ضعفاً. ويمكن لهذه التأثيرات أن تكون أقوى في البلدان التي تواجه في الأساس حالات طوارئ استثنائية مع ما لذلك من انعكاسات مباشرة على القطاعات الزراعية على غرار تفشي الجراد الصحراوي الحاصل حالياً في أفريقيا الشرقية والشرق الأدنى وجنوب غرب آسيا.

وينبغي للسياسات والإجراءات الحالية أن تسترشد بالدروس المستفادة من الأزمات السابقة. فخلال سنة 2014 مثلاً، أحدث تفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا وتدابير الاحتواء المصاحبة لذلك اختلالات في سلاسل إمداد الأسواق الزراعية وأعاق الأنشطة المتصلة بالمحاصيل والثروة الحيوانية وتسبب في نقص حاد في اليد العاملة الزراعية في الإقليم. وكان للتداعيات الاقتصادية لتفشي مرض فيروس إيبولا أثر سلبي كبير على القوة الشرائية للأسر المعيشية الأضعف وبالتالي على قدرتها على الحصول على الأغذية. ويمكن استخلاص دروس رئيسية أخرى من أزمة أسعار المواد الغذائية في الفترة 2007-2008 التي أثرت على سبل عيش الفئات الأضعف وأمنها الغذائي. وقد ساهمت آنذاك الاستجابات الفورية للأسواق والسياسات على غرار الشراء بدافع الهلع والقيود المفروضة على الصادرات في إحداث زيادة إضافية على الضغط التضخمي. ومن جهة أخرى، نجحت بعض البلدان في التخفيف من أثر الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية من خلال السياسات التي سمحت بالتخفيف من تداعيات مرور الأسعار الدولية على الأسواق المحلية والأسر المعيشية. وتسلط هذه التجارب الضوء على الحاجة إلى التحرك بسرعة واستباق الآثار الجانبية لجائحة كوفيد-19 من خلال مراجعة التدابير المناسبة على مستوى السياسات والحفاظ على التدخلات الإنسانية لصالح الأمن الغذائي وتوسيع نطاقها وحماية سبل عيش السكان الأضعف وحصولهم على الأغذية، خاصة أولئك الموجودون في سياقات من الأزمات الغذائية.

³ منظمة الأغذية والزراعة. 2008. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2008. ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي - الأخطار والفرص. روما.

التأثيرات الكبرى المحتملة في سياقات الأزمات الغذائية

العمليات الإنسانية: يتمثل أحد العوامل المؤدية إلى تفاقم الأوضاع في سياقات الأزمات الغذائية في احتمال أن تكون للجائحة تداعيات ملحوظة على توفير المساعدة الإنسانية. وبالإمكان تحويل الموارد لمؤازرة جهود مكافحة كوفيد-19، مما يؤثر على الميزانيات المخصصة للمساعدة. ومن المحتمل أن تؤثر القيود المفروضة على التنقل على حركة الإمدادات والموظفين بما في ذلك إمكانية القيام بالعمل الميداني. وقد ترتفع بدورها تكاليف تأدية العمل الإنساني نتيجة لذلك. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، مما يطرح تحديًا خطيرًا من حيث قدرة الحكومات والمنظمات على تلبية هذه الاحتياجات. وتدلّ الدروس المستفادة من الأزمات السابقة أنّ الإجراءات الرامية إلى صون سبل العيش وإنتاج الأغذية والحصول على الأغذية ستحقق على الأرجح عائداً ملحوظة بالنسبة إلى الاستثمارات، من حيث إنقاذ الأرواح وسبل العيش وتعزيز النظم الغذائية المحلية في هذه الأوقات العصيبة.

الهجرة والنزوح: يؤدي القطاع الزراعي دورًا هامًا في التأثير على أنماط الهجرة. ومن المرجح أن تكون مجموعات السكان الرعويين الرحّل الأكثر تضررًا جراء أي إغلاق للحدود نظرًا إلى اعتمادهم على الحركات الموسمية للثروة الحيوانية من أجل تأمين الغذاء والدخل. ومن شأن أحداث اختلالات في أنماط الترحال التقليدية وخلق أنماط جديدة أن يُحدث توترات ونزاعات عنيفة حتى بين المجتمعات المقيمة والرعوية، مما يؤدي إلى نزوح محلي وارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وإضافةً إلى ذلك، من غير المستبعد أن يلتحق الشباب بمجموعات متطرفة كاستراتيجية تأقلم سلبية في مثل هذه السياقات. وإنّ الأثر على هذه المجتمعات المحلية مقلق للغاية في منطقة الساحل مع اقتراب الموسم الأعرج. وعلاوة على ذلك، في حال حدوث اختلالات في سلاسل الإمدادات الغذائية وتعذر المحافظة على سبل العيش، من المرجح أن ينتقل السكان المعرضون للخطر بحثًا عن المساعدة، خاصةً في السياقات الهشة والمناطق النائية حيث قد يكون من الصعوبة بمكان السيطرة على القيود على حركة التنقل. ومن شأن هذه الحركات أن تهدد بقدر أكبر انتشار الفيروس وأن تفاقم التوترات الاجتماعية وأن تؤدي إلى النزوح وإلى تقويض سبل العيش.

وستتفاوت تداعيات الأزمة على المهاجرين بحسب وضعهم كمهاجرين أو كعاملين. وإنّ عددًا كبيرًا من المهاجرين مهددون بالبقاء من دون حماية وعرضة للاستغلال والفقر وانعدام الأمن الغذائي ما لم توضع التدابير المناسبة للمواجهة وتتخذ في الوقت المناسب. وستتفاوت فرص الحصول على العمل وبرامج الحماية الاجتماعية وتدابير الانتعاش ونظم الرعاية الصحية بحسب أنواع المهاجرين (مثلًا لاجئين؛ أو نازحين داخليًا؛ أو عمال مهاجرين؛ داخليًا أو على الصعيد الدولي؛ بصورة دائمة أو مؤقتة أو موسمية؛ من حاملي المستندات أو من غير حامليها). ومن المرجح أن تطل تداعيات الانكماش الاقتصادي الناشئ عن جائحة كوفيد-19 ليس المهاجرين فحسب بل أيضًا أسرهم في ديارهم من خلال تراجع حاد ومفاجئ أو توقف مفاجئ لتدفقات التحويلات المالية؛ وهو ما قد تكون له تداعيات حادة للغاية على مخيمات اللاجئين والبلدان التي تعتمد إلى حد كبير على التحويلات المالية لضمان الأمن الغذائي والتغذية.

أثر تدابير الاحتواء على إنتاج الأغذية وسلاسل الإمداد: تعتمد نسبة قد تصل إلى 80 في المائة من السكان في البلدان التي تشهد أزمات غذائية على الزراعة لتأمين سبل عيشهم. لذا، فإنّ أي اختلالات في إنتاج الأغذية وسلاسل القيمة ذات الصلة، مثلًا على شكل تراجع توافر المدخلات الحاسمة أو تقييد الوصول إلى الأراضي

أو الأسواق، قد تكون لها تداعيات كارثية على الشرائح السكانية الضعيفة. وإذا ما استرشدنا بتفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا في عام 2014، يمكن مثلاً لتقييد التنقل: (1) أن يحد سلاسل إمداد المدخلات الزراعية عن مسارها في وقت حرج من الموسم؛ (2) وأن يحد من قدرة اليد العاملة غير النظامية إلى الأراضي الزراعية، وأن يقلص نتيجة لذلك أيضاً أجورهم والأراضي المزروعة؛ (3) وأن يقيّد عملية نقل السلع إلى مرافق التجهيز و/أو الأسواق. وخلال تفشي مرض فيروس إيبولا في ليبيريا، أفاد 47 في المائة من المزارعين عن وجود أراض زراعية غير مزروعة. وعلاوة على ذلك، من شأن فرض قيود على الواردات والصادرات، إضافة إلى التحديات المتصلة بنقل السلع الغذائية الرئيسية بين المناطق الريفية والحضرية والوصول إلى وحدات التجهيز والأسواق، أن يؤثر على كل من المنتجين والمستهلكين. ومن المرجح أن تكون لهذه الاختلالات في سلاسل الإمدادات الغذائية تداعيات وخيمة ملحوظة خاصة بالنسبة إلى الشرائح السكانية الأضعف، بما في ذلك العمال غير النظاميين والفقراء في المناطق الحضرية والنازحون الذين يعتمدون جميعاً على الأسواق لتلبية احتياجاتهم الغذائية. وأخيراً، قد تشهد البلدان التي تعاني من أزمات غذائية وتعتمد إلى حد كبير على الأغذية المستوردة (أي اليمن) أو على صادرات الموارد الطبيعية (أي نيجيريا أو جنوب السودان) لتلبية احتياجاتها من استهلاك الأغذية، تدهوراً إضافياً في أمنها الغذائي.

التوترات الاجتماعية والنزاعات: قد تكون لجائحة كوفيد-19 أيضاً تأثيرات سلبية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي مما يخلق ظروفاً مواتية للشعب خاصة في البلدان الأشد عرضة للمخاطر التي تعاني من أزمات غذائية. وإنّ عدم اليقين بشأن التداعيات المستقبلية للجائحة مصحوبة بالقيود المفروضة على التنقل وإرتفاع معدلات البطالة إلى مستويات عالية جداً والقدرة المحدودة للحصول على الأغذية وتآكل سبل العيش الهشّة في الأساس قد تولّد جميعها شعوراً بعدم الرضى لدى السكان، فتكون بمثابة وقود للعنف والنزاعات. وعلاوة على ذلك، قد يطيح إجراء الانتخابات بالعملية الديمقراطية وقد يولّد توترات بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة مع ما لذلك من انعكاسات محتملة على الاستقرار السياسي. وتنشب النزاعات في مجتمعات تشهد انقسامات عميقة حيث غالباً ما يُنظر إلى الحكومة الوطنية على أنها مرتهنة للطرف (الأطراف) الآخر و/أو تعمل لحسابه. فلا بد في مثل هذه السياقات أن تأخذ الاستجابة لكوفيد-19 بعين الاعتبار ديناميكيات النزاعات المحلية وأن تكون مراعية لها بما يضمن ثقة السكان المحليين فيها. وقد تشكل الأزمات أيضاً فرصة لتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية في النزاعات القائمة. فطريقة الاستجابة ومدى مساهمتها في تحقيق خطط عمل مختلفة قد يصبحان عاملين مستقلين مسرّعين لنشوب النزاع، تماماً كما الانطباعات بشأن الانحيازات من حيث اعتبار أنّ الأولوية قد أسندت إلى أي من المجتمعات المحلية دون سواها. أخيراً، قد يعيق المرض جهود الوساطة الدولية لحل النزاعات تماماً كما عمليات حفظ السلام، مع ما لذلك من تأثيرات سلبية على السكان الضعفاء ومنعدي الأمن الغذائي الذين تطالهم النزاعات. ومن شأن هذه التداعيات كافة أن تزيد من عدد النازحين الداخليين واللاجئين وهو ما يشكل بالفعل مصدر قلق كبير للبلدان التي تعاني من أزمات غذائية. لكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ أزمات الأزمات يمكن أن تشكل أيضاً نقطة تحول في نزاع ما، تبعاً لتصرف الأطراف والقدرة الساعين إلى السلام على اقتناص الفرص المتاحة للتعاون في ما بينهم. ويعتبر البعض أنّ موجة التسونامي في ديسمبر/كانون الأول 2003 قد ساعدت على تنشيط عملية لإحلال السلام كانت قد وصلت إلى طريق مسدود بين حركة آتشي الحرة وحكومة إندونيسيا، مما أفضى إلى اتفاق سلام.

أسعار المواد الغذائية: قد يؤدي عدم الاستقرار المحتمل نتيجة حالة التفشي وما يرافقها من تغيرات سلوكية إلى نقص مؤقت في الأغذية وارتفاع حاد في الأسعار واختلالات في الأسواق. وستكون الشرائح السكانية الضعيفة الأشد عرضة لارتفاع الأسعار هذا نظرًا إلى اعتمادها على الأسواق لتأمين الغذاء، إضافة إلى الفئات التي تعتمد بالأساس على المساعدة الإنسانية للمحافظة على سبل عيشها وقدرتها على الحصول على الأغذية. وكما لوحظ خلال أزمة أسعار المواد الغذائية في الفترة 2007-2008، قد يؤدي الأثر التضخمي الإضافي للسياسات الحمائية من خلال فرض تعريفات على الواردات وحظر على الصادرات إلى زيادة ملحوظة في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام حاد في أمنهم الغذائي في مختلف أنحاء العالم.

الحصول على الأغذية: إنّ الأثر المشترك المحتمل لجائحة كوفيد-19 على البطالة والقوة الشرائية للأسر المعيشية وأسعار الأغذية وتوافرها في الأسواق المحلية قد يقوّض إلى حد كبير القدرة على الحصول على الأغذية في البلدان الأضعف. وفي حالة تفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا في عام 2014، أدى فرض قيود على السفر وتعليق عمليات الأسواق الدورية إلى خلل في التدفقات التجارية للسلع الأساسية الغذائية وغيرها من المواد الأولية، مما أدى إلى نقص في الأغذية في الأسواق المحلية وهو ما أثر بدوره على الأمن الغذائي.

تفاقم أوجه الضعف القائمة: من شأن تضافر التأثيرات السالفة الذكر أن يؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف الكبيرة القائمة حاليًا لدى الشرائح السكانية التي تعاني من انعدام حاد في أمنها الغذائي بما يهدد المكاسب الإنمائية الأخيرة في سياقات الأزمات الغذائية. وقد يدفع الأثر على الأمن الغذائي بالأسر المعيشية الضعيفة إلى اللجوء إلى استراتيجيات تعامل سلبية ستمتد تأثيراتها لوقت طويل على حياتها وسبل عيشها، بما في ذلك انخفاض عدد الوجبات وارتفاع معدل التسرب من المدرسة وتراجع القدرة على تغطية النفقات الصحية والعنف الجنساني وبيع أصول الإنتاج وما إلى ذلك. والوضع مقلق بشكل خاص بالنسبة إلى النازحين الداخليين واللاجئين الذين هم في الأساس يعانون من أوجه ضعف كبير. ومن شأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاختلالات في الأسواق وفي فرص العمل في القطاع الزراعي والمساعدة الإنسانية المحدودة أن تؤثر بشكل ملحوظ عليهم.

التوصيات بشأن السياسات

إرساء تعاون وشراكات بين الحكومات. من غير الممكن الحد من أثر الجائحة على انعدام الأمن الغذائي الحاد بمعزل عن أمور أخرى، لا بل إنه يتطلب مشاركة الأطراف الفاعلة بما يتخطى قطاعي الزراعة والأمن الغذائي. وينبغي تشجيع الحكومات على اعتماد سياسات والقيام باستثمارات لدعم الإنتاج الزراعي والمحافظة على سلاسل الإمداد الحرجة بموازاة ضمان حماية الفئات الأضعف، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق شبكات الأمان. وعلاوة على ذلك، يجدر بالحكومات أن تضمن التعاون لمواجهة هذه الأوضاع عبر مختلف القطاعات من خلال تعميم التدابير المتعلقة بالصحة والسلامة. ولا بد من إقامة شراكات وطيدة بين المؤسسات الوطنية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المزارعين وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك آليات التنسيق اللازمة، على غرار الشبكة العالمية لمواجهة الأزمات الغذائية والمركز العالمي للأمن الغذائي. ومن الضروري تنسيق الجهود في مراحل الاستجابة كافة بما في ذلك تنسيق رصد التأثيرات وتقييمها وتصميم تدابير على مستوى السياسات ووضع أهداف محددة للمساعدة وتوفيرها للفئات السكانية الأضعف، إضافة إلى حملات التواصل والتوعية.

تكييف عمليات الرصد والتقييم للأمن الغذائي والزراعة وتعزيزها بغرض إعداد برامج قائمة على الأدلة. نظرًا

إلى الطابع غير المسبوق للأزمة، يكتسي اكتساب فهم أفضل للتأثيرات المحتملة لجائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي وأوجه الضعف ذات الصلة أهمية بالغة وهو أمر ملح للغاية. وفي سياقات الأزمات الغذائية، ينبغي تكييف أساليب جمع البيانات وتبادلها بما يضمن الرصد المستمر للتغيرات في مستويات الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد الغذائية والزراعية وإنتاج الأغذية وتوافرها وأسعار المدخلات الغذائية والزراعية، من أجل استباق الصدمات على مستوى الإمدادات وتحديد المخاطر المحتملة التي قد تهدد النظم الغذائية. وينبغي إيلاء عناية خاصة لرصد هذه الأساليب وتقييمها مع تجنب جمع البيانات ميدانيًا قدر المستطاع وإعطاء الأولوية للخيارات المتاحة عن بُعد (مثلًا المبلغين الرئيسيين وعمليات الاستقصاء بواسطة الهاتف الجوال واستخدام البيانات الثانوية). وباستطاعة المؤسسات الإقليمية على غرار الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف وتحقيق التنمية ومجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية وشبكة الوقاية من الأزمات الغذائية في أفريقيا الغربية أن تؤدي دورًا أساسيًا لتقديم الدعم التحليلي اللازم للبلدان الأعضاء بموازاة ضمان اتباع نهج منسق من أجل رصد التأثيرات المحتملة.

الحفاظة على المساعدة الإنسانية الحاسمة لتأمين الغذاء وسبل العيش. ستتمثل إحدى الأولويات الفورية في

الحرص على عدم إعاقة المساعدة الإنسانية الحاسمة القائمة حاليًا للمجموعات الضعيفة لا بل تكييفها مع التأثيرات المحتملة لكوفيد-19. وينبغي إقامة ممرات تضمن تدفق الأغذية بين المناطق الريفية والحضرية والمحيط بها. وعلاوة على ذلك، من شأن دعم تنوع سبل العيش والإنتاج المنزلي للأغذية أن يعزز توافر الأغذية المحلية وفرص تحقيق الدخل من أجل التعويض عن الاختلالات التي تشهدها سلسلة الإمدادات الغذائية. وباستطاعة التحويلات النقدية غير المشروطة، لا سيما من خلال نظم الدفع الجوال، أن تدعم المداخل وأنها توفر آلية فعالة للمساعدة خاصة في البلدان التي يكون فيها الوصول إلى المناطق المتضررة محدودًا. ومن الأهمية بمكان أيضًا ضمان التدفق الحرّ والقابل للتوقع للمساعدات الغذائية الطارئة من أجل تلبية الاحتياجات على أكمل وجه. ويجب أن تكون المشتريات المحلية من الأغذية والمدخلات الزراعية للأغراض الإنسانية معفية من القيود، فضلًا عن إقامة احتياطات فعالة وكفؤة من الأغذية للأغراض الإنسانية.

تكييف التدخلات للحد قدر المستطاع من التوترات الاجتماعية. ينبغي الاسترشاد لدى تصميم جميع

التدخلات وتنفيذها بتحليل السياق المحلي من أجل "عدم إلحاق الضرر" والحد من إمكانية حدوث توترات اجتماعية. ويجب أن تترافق التدخلات مع رسائل واضحة ومستندة إلى الوقائع بشأن جائحة كوفيد-19 إلى المستفيدين، من خلال القنوات المماثلة، للحد من تلاعب الأفراد أو المجموعات بالمعلومات لأغراض سياسية أو لسواها من الغايات. ويتعين كذلك على جميع أصحاب المصلحة المشاركين في المواجهة رصد النزاعات القائمة واستخدام التقارير عن حدوثها وآليات تعقب النزوح وغيرها من الأدوات المشابهة لفهم الاتجاهات وبلورة السيناريوهات الممكنة وإرساء أساليب الدعم المناسبة لسبل العيش. وينبغي إيلاء عناية خاصة لمجموعات النازحين الداخليين واللاجئين بسبب تعرضهم لمخاطر محددة وتفاقم أوجه الضعف التي يعانون منها.

ضمان استمرارية سلاسل الإمدادات الغذائية الحاسمة والأهمية وأداء النظم الغذائية الزراعية. من الضروري

الحفاظ على استمرارية أداء الأسواق المحلية للأغذية وسلاسل القيمة والنظم الزراعية الغذائية ودعمها في سياقات الأزمات الغذائية، بما في ذلك من خلال الدعم الجاري والموسع لتجهيز الأغذية ونقلها وتسويقها وما إلى ذلك؛

وتعزيز مجموعات المنتجين المحليين للمحافظة على القوة التفاوضية والوصول إلى الأسواق؛ والدعوة إلى إقامة ممرات تجارية تبقى مفتوحة قدر الإمكان في ظل القيود المفروضة على التنقل خلال جائحة كوفيد-19.

تعزيز نظم الوقاية الاجتماعية وتوسيع نطاقها. سوف يتعين ضمان استقرار الحصول على الأغذية من خلال دعم المداخل والقوة الشرائية للفئات الأشد ضعفًا التي أصابها كوفيد-19 أو المعرضة بشدة للإصابة به. وينطوي هذا حيثما أمكن على العمل بشكل وثيق مع الحكومات لتوسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية على وجه السرعة وزيادة تغطيتها بحيث تشمل الشرائح السكانية الضعيفة التي قد يتأثر أمنها الغذائي بهذا المرض.

شكر وتقدير

أعدت منظمة الأغذية والزراعة هذا الموجز بفضل مساهمة كل من: Marco V. Sanchez Cantillo و Niccoló Lombardi و Julius Jackson و Dunja Dujanovic من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية؛ و Giacomo و Derva Clearly و Lavinia Antonaci و Luca Russo و Dominique Burgeon و Laracca من فريق البرنامج الاستراتيجي الخاص بالقدرة على الصمود (البرنامج الاستراتيجي 5).